بسم الله الرحمن الرحيم
Omdurman Islamic University Journal(OIUJ)
مجلة جامعة أم درمان الاسلامية
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj
https://doi.org/10.52981/ oiuj.v20i3.3810
ISSN: 5361-1858
2026; 22(3)595– 624

نماذج من أحاديث الجامع الصغير بين حكم الغماري بالوضع وشرط السيوطي: دراسة حديثية نقدية

أ. سلمى محمد يمان صالح[1] ، أ.د. عبدالسميع محمد الأنيس[1]

[1] قسم أصول الدين – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة – الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

للاستشهاد بهذا المقال:–

أ. سلمى محمد يمان صالح ، أ.د. عبدالسميع محمد الأنيس، نماذج من أحاديث الجامع الصغير بين حكم الغماري بالوضع وشرط السيوطي دراسة حديثية نقدية، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية

ISSN: 5361-1858

https://doi.org/10.52981/ oiuj.v20i3.3810

المستخلص

تناول هذا البحث خمسة أحاديث من أحاديث الجامع الصغير الواقعة ضمن الأحاديث من 1201 إلى 1500 وهي أحاديث حكم عليها الشيخ أحمد الصديق الغماري بالوضع في كتابه "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير"، رغم اشتراط السيوطي في مقدمة الجامع الصغير ألّا يُخرج حديثا تفرد به وضاع أو كذاب. ويهدف البحث إلى التحقق من انطباق حكم الوضع على هذه الأحاديث، مع النظر في مدى التزام السيوطي شرطه السابق. اعتمد البحث على المنهج التحليلي؛ وذلك بتخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدها وطرقها، والنظر في أحوال أهم الرواة، مع التطرق للشواهد عند الحاجة، إضافة إلى أقوال وأحكام المحدثين السابقين؛ بحثا ومقارنة ومناقشة في ضوء قواعد النقد الحديثي، دون إغفال كلام شراح الجامع الصغير.

وخلص البحث إلى أن الأحاديث الخمسة محل الدراسة لا يثبت عليها حكم الوضع جزما، ولا يثبت مخالفة السيوطي لشرطه فيها؛ إذ لم يظهر في طرقها التي تناولتها الدراسة تفرد راو كذاب أو وضاع بها، رغم اشتمال أسانيدها على الضعفاء، أو المتروكين أو أصحاب النكارة. كما أظهرت الدراسة أهمية استقراء طرق الحديث وشواهده قبل الجزم بمسألة التزام السيوطي شرطه؛ حيث يفضي الاقتصار على بعض الطرق والأسانيد إلى نتيجة مختلفة عما يظهر بعد الاستقصاء والدراسة.

الكلمات المفتاحية: السيوطي، الجامع الصغير، الغماري، المغير، الحديث الموضوع، نقد الحديث.

Abstract:

This study examines five hadiths from Al-Suyuti's book; *Al-Jami Al-Saghir*, falling within hadith numbers 1201-1500, which Ahmad Al-Ghumari classified as fabrications in his book *Al-Mughir ala Al-Ahadith Al-Mawdu-ah fi Al-Jami Al-Saghir*. The study aims to determine the accuracy of such classifications and whether Al-Suyuti remained consistent in the condition he put forth in the introduction to *Al-Jami Al-Saghir*; particularly that he excluded from his book any hadith transmitted exclusively by a fabricator.

The study adopts an analytical approach, involving the tracing of hadiths to their original sources, the study of their chains of transmission and paths, in addition to their corroborating reports, the critical evaluation of key narrators, as well as the collection, comparison and analysis of previous scholars' reports on their condition, all in light of established hadith science principles.

The study concludes that Al-Suyuti did not violate his condition in the five hadiths. The transmission paths analyzed in the study do not reveal any hadith transmitted exclusively via a narrator unequivocally described as a fabricator, though transmission chains may include narrators deemed weak or abandoned by hadith critics. The findings further demonstrate the key role of holistically examining various narration routes and corroborating reports of the hadith when determining whether Al-Suyuti maintained his stated condition. Restricting analysis to limited narration routes may lead to inaccurate conclusions regarding such a matter.

Key words: Al-Suyuti, Al-Jami Al-Saghir, Al-Ghumari, Al-Mughir, hadith fabrications, hadith criticism.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم نلقاه.

أما بعد، فقد انتقى الحافظ جلال الدين السيوطي[1] من كتابه "جمع الجوامع" أو "الجامع الكبير" ما يقارب عشرة آلاف حديث، وأودعها في كتابه: "الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير"، وهو من كتب التخريج القيمة، مُرتبٌ على حروف المعجم باعتبار أول الحديث، واشترط فيه ألا يخرج ما تفرد به كذاب أو وضاع، حيث قال في مقدمته: "وصنته عما تفرد به كذاب أو وضاع"[2]، غير أن هذ الشرط لم يسلم من النقد، واعتُرِض عليه أنه لم يلتزم به تاما، لما اشتمل عليه كتابه من أحاديث حُكم عليها بالوضع، ومن أبرز القائلين بهذا: الشيخ أحمد بن الصديق الغماري (ت: 1380هـ)[3] في كتابه: "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير".

(1) لترجمته ينظر: الشوكاني، **البدر الطالع من بعد محاسن القرن السابع** .(1/328-335) ،

(2) السيوطي، **الجامع الصغير من حديث البشير النذير** .(1/2) ،

(3) هو أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق بن أحمد بن محمد بن قاسم، أصله من غمارة قبل أن ينزل أبوه طنجة ويستقر فيها، تلقى العلم على فقهاء بلده، ثم رحل إلى القاهرة ليتتلمذ في الأزهر الشريف، إلا أنها عاد ثانية إى المغرب حين وفاة والده قبل أن يرجع إلى القاهرة مرة أخرى وينكب على دراسة الحديث، نفي لمقاومته الاستعمار، مات مصابا بمرض القلب ودفن بالقاهرة. ينظر: الغماري، أحمد بن محمد بن الصديق، **البحر العميق في مرويات ابن الصديق**، والتليدي، عبدالله، **حياة الشيخ أحمد بن الصديق** .

ولما كانت هذه الدراسة جزءا من رسالتي لنيل درجة الدكتوراه، المعنيّة بدراسة أحاديث الجامع الصغير من 1201 إلى1500، وجدت أن الشيخ الغماري قد حكم على جزء منها بالوضع في كتابه المغير، فانتقيت خمسة نماذج للدراسة والتحليل وصولا للقول الراجح فيها.

أولا- سبب اختيار الموضوع:

إن التعارض الظاهر بين شرط السيوطي في الجامع الصغير وأحكام الغماري بالوضع على بعض أحاديثه يثير إشكالا حديثيا يستحق الدراسة. والتحقق من موافقته لهذه الشرط أو عدمه يقتضي دراسة الحديث من حيث طرقه وأهم رواته وأسباب الحكم عليه، والنظر في الشواهد متى دعت الحاجة، بالإضافة إلى أقوال من سبقهما من المحدثين، دون الاكتفاء بنقل حكم الوضع مجردا عن دواعيه.

ثانيا- مشكلة البحث:

1. ما طرق الأحاديث الخمسة محل الدراسة، وما حال أسانيدها وأبرز رواتها؟
2. ما أحكام المحدثين على هذه الأحاديث، مع بيان أسباب الحكم؟
3. ما سبب حكم الغماري على الأحاديث الخمسة بالوضع وهل ينطبق حكمه عليها؟
4. ما الحكم الراجح على الأحاديث الخمسة في ضوء قواعد المصطلح الحديثي؟
5. هل يثبت من خلال هذه الأحاديث مخالفة السيوطي لشرطه؟

ثالثا- أهداف البحث:

1. تخريج الأحاديث الخمسة، وجمع طرقها، مع النظر في الشواهد متى دعت الحاجة.
2. دراسة أسانيد الحديث وأحوال أبرز الرواة، مع البحث في أحكام المحدثين السابقين.
3. دراسة حكم الغماري بالوضع على كل حديث وموازنة ذلك بأحكام من سبقه ونتائج تحليل الإسناد والرواة.
4. الوصول إلى الحكم الراجح في الأحاديث الخمسة.
5. التحقق من التزام السيوطي شرطه في الأحاديث الخمسة.

رابعا- الدراسات السابقة:

- بحث بعنوان: نماذج من أحاديث التي حكم عليه عليها الغماري والألباني بالوضع في الجامع الصغير، دراسة نقدية، تأليف: أ.جاسم محمد مبارك فرحان، وأ.د. عبدالسميع الأنيس، واختصت الدراسة بالأحاديث المحكوم عليها بالوضع ضمن المئة السابعة.[1]
- بحث بعنوان: أحاديث من الجامع الصغير للحافظ السيوطي ضمن المئة الرابعة حكم عليها أحمد بن الصديق الغماري بالوضع في كتابه المغير – دراسة حديثية نقدية، بقلم: أ. مريم حسين محمد المرزوقي، وأ.د. عبدالسميع الأنيس.[2]

(1) ينظر: مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد 14، العدد 1، اذار 2023م.
(2) ينظر: مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد 14، العدد 3، أيلول 2023م.

- بحث بعنوان: تعقبات الغماري على السيوطي والمناوي في أثناء كتابيه: "المداوي" و"المغير" دراسة تطبيقية في الأحاديث من 501 – 600، تأليف أ. إبراهيم بن عبدالله بن محمد المدحاني، ود.كبيرو غوجي.[1]

أوجه الشبه بين البحث والدراسات السابقة:

يتفق البحث مع الدراسات السابقة في تناول أحكام الغماري على أحاديث من الجامع الصغير للسيوطي، ودراسة تلك الأحاديث دراسة نقدية، مع تنوع نطاق الأحاديث من بحث إلى بحث؛ حيث تناولت الدراسة الأولى أحاديث المئة السابعة، والثانية المئة الرابعة، والثالثة اختصت بالمئة السادسة.

إضافة البحث على الدراسات السابقة:

يختلف نطاق البحث عن الدراسات السابقة من حيث الأحاديث المدروسة، إذ يتناول البحث نماذج من الأحاديث التي حكم عليها الغماري بالوضع ضمن الأحاديث ما بين 1201 إلى 1500، ولم تتطرق أي من الدراسات السابقة إلى هذه الأحاديث.

خامسا- منهجية البحث:

1. يعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة الأحاديث، والنظر في أحكام المحدثين، والجمع، والمقارنة، والنقد، ثم الوصول إلى نتيجة تبين حكم الحديث، على ضوء قواعد مصطلح الحديث.
2. تمت دراسة الأحاديث والحكم عليها من خلال نص السيوطي في الجامع الصغير، ورموز الأحكام والتخريج، بالاعتماد على ست نسخ خطية[2] ونسختين مطبوعتين[3] بالإضافة إلى أربعة شروح أساسية .[4]
3. فيما يخص رموز الأحكام، فتم التعامل معها كما يلي:

1. أثْبتت في متن البحث من حيث مدلولاتها الاصطلاحية: الصحة، الحسن، الضعف.
2. جعلت لكل حديث هامشا فصلت فيه مواضع اتفاق النسخ من اختلافها، مع ذكر النسخ التي لم ترمز.
3. أشرت إلى اختلاف النسخ في بند الحكم على الحديث، أما عند الاتفاق فأذكر حكم السيوطي مجملا كأن أقول: رمز له السيوطي بالصحة.

---

(1) ينظر: مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد 15، العدد 1، اذار 2024م.

(2) موضح فيما يلي بيانات النسخ الخطية ومصادرها والرمز الذي استخدم لكل نسخة:
a. النسخة: (ج): مصدرها مكتبة شيستربيتي بإيرلندا برقم 5480، مقروءة أولها على السيوطي، وفي آخرها إجازة منه لناسخها.
b. نسخة (المكية): مصدرها ينى جامع بمكتبة السليمانية بإسطنبول، برقم: 196YENICAMI، وقد قوبلت على نسخة قوبلت على خط الحافظ السيوطي.
c. النسخة (ب): المكتبة الوطنية في أنقرة، برقم 06 (9 Yz FB).
d. النسخة (ز): من مخطوطات الأزهر الشريف، برقم: 129096.
e. النسخة (م): مصدرها مكتبة المغاربة بالأزهر الشريف، برقم: 93291.
f. النسخة (أ): مصدرها المكتبة السليمانية بإسطنبول، برقم 756NURUOSMANIYE.

(3) النسخة الأولى: تحقيق: إبراهيم عبدالغفار الدسوقي، القاهرة - مصر، دار الطباعة العامرة، د.ط، 1286ه.
a. النسخة الثانية: تحقيق: أحمد سعد – من علماء الأزهر- القاهرة - مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1373ه.

(4) أما الشروح فهي: الكوكب المنير شرح الجامع الصغير لمحمد عبدالرحمن العلقمي (ت 969ه) وهو تلميذ السيوطي، ورمز له ب (ع)، والتيسير وفيض القدير للمناوي (ت: 1031ه)، والسراج المنير بشرح الجامع الصغير للعزيزي (ت: 1070ه)، والتنوير شرح الجامع الصغير الصنعاني (ت: 1182ه).

4. اعتمدت في التخريج على المصادر التي أحال إليها السيوطي، وأضفت من المتابعات ما له تأثير في حكم الحديث أو دراسة الإسناد.
5. أوردت من الأقوال في دراسة الرواة ما له تأثير في الحكم على الإسناد ودرجة الحديث، وقد أستفيض في الراوي المُشكل أكثر من غيره حتى يتبين الراجح فيه.
6. نظرت في الشواهد باعتبار تأثيرها على حكم الحديث وترجيح درجته.

سادسا- هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة، وخمسة مطالب، وخاتمة:

المقدمة: فيها سبب اختيار البحث، وأهميته، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

المطلب الأول: حديث :(اغزوا قزوين... الحديث)

المطلب الثاني: حديث :(اغسلوا ثيابكم وخذوا من شعوركم واستاكوا وتزينوا...الحديث)

المطلب الثالث :حديث :(أف للحمام حجاب لا يستر وماء لا يطهر... الحديث)

المطلب الرابع :حديث :(أقسم الخوف والرجاء لا يجتمعان... الحديث)

المطلب الخامس :حديث :(أكرموا الشهود... الحديث)

المطلب الأول: حديث: "اغْزُوا قَزوين فإِنَّهُ من أَعْلَى أبوابِ الجَنَّةِ" (ابن أبي حاتم والخليلي معًا في فضائل قزوين عن بشر[1] بن سلمان الكوفي عن رجل مرسلًا، (خط)[2] في فضائِل قزوين، عن بشر[3] بن سَلمانَ، عن أبي[4] السَّرِي[5]، عن رجلٍ نَسِى أبو السَّريّ اسَمه، وأسْنَد[6] عن أبي زُرْعة قال: ليس في قزوين حديثٌ أصحُّ من هذا) (ضعيف).[7]

أولا: تخريج الحديث:

أخرجه الرافعي في "تدوين أخبار قزوين"[8] عن أبيه، عن محمد بن عبدالكريم الْكَرَجِيّ، عن أبي الفتح إسماعيل بن عبدالجبار، عن الخليل بن عبدالله، عن محمد بن سليمان، عن عبدالرحمن بن أبي حاتم، عن أبي زرعة، عن أبي نعيم، عن بشر بن سلمان، عن رجل.

التعريف بأهم رجال الإسناد:

وفيه بشر بن سلمان:

في تسمية هذا الراوي قولان:

الأول: بِشْر بن سلمان: ترجم له الرافعي عقب روايته للحديث فقال: "وبشر بن سلمان هو أبو إسماعيل النهدي الكوفي روى عن: مجاهد، وعكرمة، وأبي حازم، والقاسم بن صفوان، روى عنه: الثوري، ووكيع، وابن عيينة، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وقد أخرج عنه مسلم"[9]. وذُكر كذلك في بعض الأسانيد: كإسنادٍ عند محمد بن حبيب في كتابه "المحبر"[10]، وعند الطوسي في "مختصر الأحكام"[11]، وعند الأصفهاني في "الترغيب والترهيب"[12]، وفي "السهم المصيب في الرد على الخطيب"[13]، ثم أخيرا في إسناد هذا الحديث عند السيوطي في نسخ الجامع الصغير المخطوطة والمطبوعة كما أسلفت.

الثاني: بشير بن سلمان: جاء في جميع تراجمه التي وقفت عليها، كالتاريخ الكبير للبخاري[14]، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم[15] ، وقال ابن حبان في الثقات: "**بشير** بن سلمان النهدي كنيته أبو إسماعيل من أهل الكوفة، يروي عن عكرمة وأبي حازم، روى عنه وكيع وأبو نعيم"[16]، وترجم له المزي في تهذيب

---

(1) كتبت "بشر" في جميع نسخ الجامع الصغير من غير ياء، بخلاف جمع الجوامع، ينظر: السيوطي، **جمع الجوامع**.(1/721) ،
(2) ذكرها في نسخة (ب) في اللحق.
(3) هذه مثل سابقتها في هامش (1).
(4) في المكية كتبت "ابن".
(5) كتبت "السري" في جميع نسخ الجامع الصغير، إلا أنها في النسخة المطبوعة من التدوين في أخبار قزوين كتبت "السدي".
(6) قال الصنعاني في التنوير: "كأنه يريد الخطيب." الصنعاني، **التنوير شرح الجامع الصغير**، .(2/529)
(7) في (ز) والمطبوعتين ضعيف، والرمز في (ج) أقرب للضعف، وقال العزيزي: "رمز المؤلف لضعفه"، العزيزي، **السراج المنير**، (342/2)، وفي (المكية) (م) (أ) (ب) لم يرمز، وفي (ع) لم يورد الحديث، والراجح رمزه للضعف لمجيئه في أكثر النسخ، وبالأخص (ج).
(8) لم أجد أي من الكتب التي ذكرت ولم أجد الحديث إلا عند الرافعي، ينظر: الرافعي، **التدوين في أخبار قزوين**.(1/4)
(9) الرافعي، **التدوين في أخبار قزوين** .(1/5) ،
(10) ينظر: محمد بن حبيب، **المُحَبَّر**، ص475.
(11) ينظر: الطوسي، **مختصر الأحكام**، .(3/182)
(12) ينظر: الأصفهاني، **الترغيب والترهيب** .(3/258) ،
(13) ينظر: الأيوبي، **السهم المصيب في الرد على الخطيب**، مطبوع بذيل تاريخ بغداد (111/22).
(14) البخاري، **التاريخ الكبير**، (489/2)، ترجمة رقم 1821.
(15) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** .(2/374)
(16) ابن حبان، **الثقات**، .(6/98)

الكمال، وسماه **بشيرا**[1]، وقال ابن حجر: "**بشير** بن سلمان الكندي (الأسلمي) أبو إسماعيل الكوفي، والد الحكم، ثقة يغرب"[2]، وغيرها من التراجم الكثير ذكرته باسم بشير.

الراجح: غالب الظن أنه بشير لما ذكرته جميع تراجمه، وهو ثقة كما تبين.

عن رجل: لم أجد تعيينا للرجل ولا تعريفا له، ولم أجد رواية لبشير عن الصحابة، وإنما روايته عن التابعين، فالمجهول إذا تابعي أرسل الحديث، وهذا ما ذكره السيوطي في نسخ الجامع الصغير إذ قال: "عن بشر بن سلمان الكوفي عن رجل **مرسلًا**." وهذا يضعف الإسناد ضعفا واضحا.

طريق الخطيب عن بشير بن سلمان المدني عن أبي السدي عن رجل نسي أبو السدي اسمه:

بشير بن سلمان المدني:

قال الرافعي عقب روايته للحديث: "وفي الرواة آخر يقال له بشير بن سلمان مدني يروي عن جابر بن عبدالله، ويُروى هذا الحديث عن بشير بن سلمان، عن أبي السدي، عن رجل نسي أبو السدي اسمه، عن النبي ومن هذا الطريق رواه بن ثابت البغدادي"[3] . وقال ابن ابي حاتم: "بشير بن سلمان الأنصاري: روى عن جابر بن عبدالله، روى عنه ابنه حسين بن بشير، سمعت أبي يقول ذلك."[4] ، وقال ابن حجر: "بشير بن سلام أو سلمان الأنصاري، المدني، والد الحسين، مولى صفية **صدوق** من الثالثة".[5]

أبو السدي: لم أجد بهذه الكنية سوى عبدالرحمن بن أبي كريمة، والد إسماعيل السدي وهو مجهول الحال[6]. وإن كان المقصود **أبو السري** كما جاء في نسخ الجامع الصغير فهم كثر، وليس فيهم من هو في طبقة الراوي[7] عدا سليمان بن كندير، وبعد النظر في كتب الرجال والكنى وجدت أن سليمان بن كندير أشهر بكنية أبي صدقة [8]، ولم أجد في تراجمه من قال إن بشير بن سلمان روى عنه. وهو إذا في كلتا الحالتين مجهول.

وأما الرجل الذي نُسي اسمه: قال المناوي: "من التابعين" وقال الصنعاني في التنوير: "والرجل مجهول وليس بصحابي... فهو مجهول اسما وصفة".[9]

فهذه رواية فيها ثلاثة مجاهيل وهذا ضعف شديد في الإسناد.

ثانيا- الحكم عليه:

---

(1) ينظر: المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** .(4/168) ،

(2) ينظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص: 125، ترجمة رقم 715.

(3) الرافعي، **التدوين في أخبار قزوين**.(1/5) ،

(4) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** .(2/374)

(5) ينظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص: 125، ترجمة رقم 716- بتصرف.

(6) ينظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب** ص: 125، ترجمة رقم 715.

(7) ينظر: أبو أحمد الحاكم، **الأسامي والكنى** ،(4/152-151)، ترجمة رقم 3156، و3160. والذهبي، **المقتنى في سرد الكنى**. (1/260)، ترجمة رقم 2480. والمزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (4/385). وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص 133، 574، ترجمة رقم 835، وترجمة رقم 7320. وغيرها من المصادر يطول ذكرها.

(8) ينظر: مسلم، **الكنى والأسماء**، (1/449)، ترجمة رقم 1702. والدولابي، **الكنى والأسماء**، (2/665). والمزي، **تهذيب الكمال بأسماء الرجال**، (12/59)، ترجمة رقم 2559. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**. (2/106-107)، وغيرها من المصادر يطول ذكره.

(9) المناوي، **فيض القدير**، (2/24)، والصنعاني، **التنوير شرح الجامع الصغير**.(2/528-529) ،

وجدت قولين وهما:

1. ضعيف: ذهب إليه السيوطي في نسخ الجامع الصغير، وكذلك المناوي حيث قال: "أي ليس في الأخبار الواردة في فضل قزوين خبر أصح منه **ولا يلزم من هذا كونه صحيحا أو حسنا**[1]"، وتابعه العزيزي[2]، ومن المعاصرين: قال الألباني: "وبالجملة: فالإسناد ضعيف للجهالة والاضطراب، ومتنه عندي منكر. والله أعلم."[3]
2. موضوع: انفرد الغماري بحكم الوضع في كتابه المغير، ولم يذكر تعليلا لذلك فقال: "وهو مع ذلك **موضوع** بلا شك ولا شبهة، وكلام أبي زرعة إن صح عنه يدل على عدم نقده، أما المؤلف فيعاب على ذكر مثل هذا ولا بد"[4] . ويبدو لي أنه اعتمد في ذلك على ما جاء في كتب الموضوعات كالذي نقله ابن الجوزي: "وكان أبو بشر، أحمد بن محمد الفقيه المروزي من أصلب أهل زمانه في السنة وأذبهم عنها وأقمعهم لمن خالفها، وكان مع هذا يضع الحديث. قد وضع في فضائل قزوين نحو أربعين حديثا، كان يقول إني أحتسب في ذلك"[5]. وقال ابن القيم: "وكل حديث في مدح بغداد ودجلتها، والبصرة، والكوفة، ومرو، **وقزوين**، وعسقلان، والإسكندرية، ونصيبين، وأنطاكية، فهو **كذب**[6]". وتابعهما السيوطي إذ قال: "قال أبو زرعة الرازي: كان ميسرة بن عبدربه يضع الحديث، وقد وضع في فضائل قزوين نحوا من أربعين حديثا، كان يقول إني أحتسب في ذلك".[7]

ثالثا- الراجح:

يتبين مما تقدم أن الحديث ضعيف ضعفا شديدا وليس بموضوع وذلك لما يأتي:

1. لم أجد الحديث في أي من كتب الموضوعات؛ ككتاب ابن الجوزي، أو الذهبي أو السيوطي أو غيرها، وقد ذكر السيوطي عددا من الأحاديث موضوعة في فضل قزوين في كتبه الأخرى ولم أجده فيها.
2. لم أقف في سند الحديث على كذاب أو وضاع، وهذا متسق مع شرط السيوطي حين قال في خطبة الجامع الصغير: "وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب".[8]

وأما عن ضعفه: فرواية بشير بن سلمان النهدي الكوفي مرسلة، والتابعي مجهول، ورواية بشير بن سلمان المدني فيها ثلاثة مجاهيل، والحديث لا يعرف له طرق أخرى وليس له شواهد، بل إن أحاديث فضل قزوين الأخرى كلها موضوعة كما بين ابن القيم، وعلى هذا فيحتمل أن تكون لفظة "قزوين" مدرجة من أحد الرواة، وأن القصد الحث على الغزو، وليس قزوين تحديدا، بالأخص عند النظر إلى توجيه الرافعي لمعنى

---

(1) المناوي، **فيض القدير**.(2/24) ،
(2) العزيزي، **السراج المنير**.(2/343) □
(3) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**.(7/240) ،
(4) الغماري، **المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير** □ص 24.
(5) ابن الجوزي، **الموضوعات**، .(1/41)
(6) ابن القيم، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، ص 111.
(7) السيوطي، **اللآلىء المصنوعة**،.(2/390)
(8) السيوطي، **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير**، ص 5.

الحديث، حيث يقول: "وقوله اغزوا قزوين أي اقصدوها للمرابطة بها والجهاد فيها، وقوله: "فإنه من أعلى أبواب الجنة" يجوز رد الكناية إلى الغزو ويجوز ردها إلى قزوين والتذكير على تقدير الصرف إلى البلد والموضع على ما اشتهر أنها باب من أبواب الجنة، وقد ذكر بعض شيوخنا أن المعنى فيه أنها موضع الجهاد؛ وهو أحد الأبواب الثمانية المذكورة في قوله تعالى: (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) الزمر [73] وأحد الأسهم الثمانية من الإسلام".[1]

فالضمير في "إنه" إما عائد إلى الغزو: أي اغزو قزوين فإنه (أي الغزو) من أعلى أبواب الجنة، وإما أن يكون تقديره الموضع أو البلد، أي: اغزو قزوين فإنه (أي موضع قزوين، أو بلد قزوين) من أعلى أبواب الجنة لكونه موضع رباط، وليس لأن قزوين لذاتها قطعة من الجنة، حيث يبدو لي أن الذي حكم عليه بالوضع استنكر كون قزوين من أعلى أبواب الجنة، فما وجه الربط بين قزوين والجنة؟ فإن كانت اللفظة مدرجة، فيحتمل أنها ذكرت مثالا على الغزو والمرابطة، لا لقصد ذاتها.

وقول الرافعي "أحد الأسهم الثمانية من الإسلام" فهو أثر موقوف على حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال فيه: "الإسلام ثمانية أسهم: الإسلام سهم، والصلاة سهم، والزكاة سهم، والحج سهم، وصوم رمضان سهم، والأمر بالمعروف سهم، والنهي عن المنكر سهم، والجهاد في سبيل الله سهم، وقد خاب من لا سهم له"[2]. فالجهاد سبب في دخول الجنة وهو أحد أسهم الإسلام الثمانية، ولذا حث الحديث عليه، وكما أسلفت فقد يكون ذكر قزوين إنما هو على سبيل التمثيل. وقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله، أو الغدوة، خير من الدنيا وما عليها".[3]

وأخيرا: قول أبي زرعة: "ليس في قزوين حديثٌ أصحُّ من هذا"[4]، فقد أوضحه المناوي حين قال "أي ليس في الأخبار الواردة في فضل قزوين خبر أصح منه **ولا يلزم من هذا كونه صحيحا أو حسنا**[5]"، وتابعه العزيزي[6]، فإن كانت أحاديث فضل قزوين كلها موضوعة فلا يبعد أن يكون هذا الحديث ضعيفا ضعفا شديدا.

---

(1) الرافعي، **التدوين في أخبار قزوين** .(1/5) ،

(2) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده، في أحاديث حذيفة بن اليمان، (329/1)، برقم 413، وأخرجه البزار في مسنده عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة، (330/7) برقم 2928 موقوفا، وهو الصواب لا ما انفرد به حبيب بن حبيب عن علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوعا، ينظر: الدارقطني، **العلل**، (171/3)، برقم 337.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: فضل رباط يوم في سبيل الهه، (1059/3)، برقم 2735.

(4) الرافعي، **التدوين في أخبار قزوين** .(1/5) ،

(5) المناوي، **فيض القدير**.(2/24) ،

(6) العزيزي، **السراج المنير**.(2/343) □

المطلب الثاني: حديث: "اغْسِلُوا ثيابَكم، وخُذُوا من شُعورِكم، واستاكوا وتَزَيَّنوا، وتَنَظَّفُوا، فَإِن بني إسرائيلَ لم يكونوا يَفْعَلُون ذَلِكَ، فَزَنَتْ نِساؤُهُم" ابن عساكر[1] عن علي (ضعيف).[2]

أولا- تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في تاريخه: ومداره على عبدالله بن ميمون القداح عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده.[3]

التعريف بأهم برجال الإسناد:

فيه عبدالله بن ميمون القداح:

قال البخاري: "عبدالله بن ميمون القداح، **ذاهب الحديث**، عن جعفر بن محمد"[4]، وبين الترمذي أنه سأل البخاري عنه فقال: "ذكرت له أحاديث عن جعفر بن محمد فقال: لا تصح عن جعفر هذه الأحاديث. وعبدالله بن ميمون منكر الحديث".[5]

وقال ابن أبي حاتم: "روى عن جعفر بن محمد... سمعت أبي يقول: هو منكر الحديث... سئل أبو زرعة عنه فقال: هو واهي الحديث"[6] . وساق له ابن عدي أحاديث عديدة تفرد بروايتها، ثم قال: "ولعبدالله بن ميمون غير ما ذكرت عن جعفر وعن غيره وعامة ما يرويه، لَا يُتَابَعُ عَليه"[7]. وضعفه النسائي[8]، وقال ابن حبان: "عبدالله بن ميمون القداح من أهل مكة، يروي عن جعفر بن محمد وأهل العراق والحجاز المقولبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد" .[9]

وقال الحاكم: "روى عن عبيدالله بن عمر وجعفر الصادق وغيرهما أحاديث موضوعة، حدث عنه أبو الخطاب وغيره"[10]، ولم أجد من قال بهذا سوى الحاكم، ثم إن الإمام أحمد أخرج له حديث الخضر عن ابن عباس [11]وللحديث طرق أخرى من غير طريق ابن ميمون في صحيح البخاري ومسلم.[12]

وأخرج له الترمذي حديث الإيمان بالقدر ثم قال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن ميمون، وعبدالله بن ميمون منكر الحديث"، ولكنه أشار إلى شواهد الحديث قائلا: "وفي الباب عن عبادة، وجابر، وعبد الله بن عمرو"[13]. فالحديث له أصل معروف وشواهد عديدة يطول ذكرها هنا.

---

(1) في (ج) هناك ما يشبه "ابن عساكر" وهو غير واضح، وقال في (ز) ابن عساكر فقط.
(2) في (ج) (ز) والمطبوعتين ضعيف، وفي (المكية) (م) (أ) (ب) لم يرمز، وقال الصنعاني: "سكت عليه المصنف" الصنعاني، **التنوير في شرح الجامع الصغير**، (530/2)، ويترجح والله أعلم أن السيوطي رمز لضعفه إذ إن ابن عساكر من مظان الضعف في اصطلاحه، وبالرجوع إلى الجامع الكبير وجدت السيوطي قال عقب الحديث: "وعبدالله بن ميمون ذاهب الحديث." السيوطي، **الجامع** الكبير، (722/1).
(3) ينظر: ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، (36/123-124)، ترجمة رقم 4012.
(4) البخاري، **التاريخ الكبير**، (262/6)، رقم 6663.
(5) الترمذي، **العلل الكبير**، ص287، برقم 526.
(6) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، .(5/172)
(7) ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**.(5/313) ،
(8) النسائي، **الضعفاء والمتركون**، ص 63.
(9) ابن حبان، **المجروحين**، (514/1) برقم 543.
(10) الحاكم، **المدخل إلى الصحيح**، ص 150، رقم 87.
(11) ينظر: **مسند أحمد**، حديث عبدالله بن عباس، (68/35)، برقم 21131.
(12) ينظر: **صحيح البخاري**، باب ما ذكر في ذهاب موسى صلى الله عليه وسلم في البحر إلى الخضر، (40/1) برقم 74، **صحيح مسلم**، باب من فضائل الخضر عليه السلام، (4/1852-1853) برقم (2380/174).
(13) أخرجه الترمذي في جامعه، باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، (451/4)، برقم 2144.

ثانيا – الحكم عليه:

وجدت في الحكم على الحديث قولين:

1- الضعف: ذهب إليه الذهبي فقال: "هذا لا يصح، وإسناده ظلمة"[1] ، وقال ابن الملقن: "حديث لا يصح"[2]، وضعفه السيوطي في نسخ الجامع الصغير المخطوطة والمطبوعة، وتابعه العلقمي[3]، و المناوي[4] وقال العزيزي: "إسناده ضعيف"[5] ، ومن المعاصرين: ذكره الألباني في ضعيف الجامع[6]، وقال في سلسلة الأحاديث الضعيفة: "هذا إسناده ضعيف جدا".[7]

2- الوضع: نقل الغماري في المغير قول الذهبي ثم قال: "وقلت وكذلك لفظه ومعناه، وقد زنت نساء هذه الأمة مع نظافة رجالها وزينتهم، فقبح الله الكذابين، وسامح المؤلف على إثبات مثل هذا الباطل".[8]

ثالثا- الراجح:

أنه ضعيف جدا لأن مداره على عبدالله بن ميمون القداح وهو ذاهب الحديث يروي المناكير. وفيه انقطاع بين محمد بن علي الباقر وجده، قاله العلائي في جامع التحصيل، حيث أرسل عن جديه الحسن والحسين .[9]

إلا أن الإمام أحمد والترمذي أخرجوا له أحاديث لها طرق أخرى من غيره وشواهد، ولم أجد من اتهمه بالوضع سوى ما قاله الحاكم.

ويشهد لمعنى المتن أحاديث عديدة، حيث قال المناوي: "وللأمر بالتنظيف شواهد، والمنكر قوله فإن... إلى آخره"[10]، وتابعه الصنعاني[11]، أما ما اعترض به الغماري على معناه بقوله: "وقد زنت نساء هذه الأمة مع نظافة رجالها وزينتهم"[12]، وقوله في المداوي: "فالعفيفة الديِّنة لا يغرها في دينها زينة ولا يشينها في عرضها نظافة، والفاجرة بخلاف ذلك"[13]، فلا يكفي لرد معنى الحديث والحكم بوضعه، إذ إن الشريعة السمحاء جاءت تخاطب واقع الناس، وقذارة الرجل وإهماله لمظهره وزينته فيه أذى بيّن يؤدي إلى نفور المرأة واستنكارها إياه.

وأذكر فيما يلي عددا من الأحاديث التي تشهد لمعنى المتن:

---

(1) الذهبي، **تذكرة الحفاظ** .(3/234) ،
(2) ابن الملقن، **البدر المنير**، .(2/53)
(3) العلقمي، **الكوكب المنير**، ص 138.
(4) المناوي، **فيض القدير**.(2/25) ،
(5) العزيزي، **السراج المنير شرح الجامع الصغير**، .(2/345)
(6) ينظر: الألباني، **ضعيف الجامع الصغير وزياداته**، ص: 140، رقم 987.
(7) الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، (1131/14)، رقم 7029.
(8) الغماري، **المغير**، ص: 24، وينظر: **المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي**، (2/39-40)، رقم 600.
(9) ينظر: العلائي، **جامع التحصيل**، ص 266، برقم 700.
(10) المناوي، **فيض القدير**.(2/25) ،
(11) الصنعاني، **التنوير في شرح الجامع الصغير**(2/530) ،
(12) الغماري، **المغير**، ص: 24.
(13) الغماري، **المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي**، (2/40)، رقم 600.

- يشهد لجملة: "استاكوا وتنظفوا" حديث بهذا اللفظ أخرجه الطبراني عن سليمان بن الرصد، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "استاكوا، وتنظفوا، وأوتروا، فإن الله وتر يحب الوتر".[1]
- حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر، قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة. قال: إن الله جميل يحب الجمال. الكبر بطر الحق وغمط الناس".[2]
- وحديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لولا أن أشق على أمتي، أو على الناس لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة".[3]
- وكذلك حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لله تعالى على كل مسلم حق، أن يغتسل في كل سبعة أياما يوما".[4]
- وحديث البراء رضي الله عنه: "كان النبي صلى الله عليه وسلم مربوعا، وقد رأيته في حلة حمراء، ما رأيت شيئا أحسن منه".[5]
- وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي الله صلى الله عليه وسلم قال: "من كان له شعر فليكرمه".[6]
- وحديث جابر بن عبدالله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا شعثا قد تفرق شعره فقال: "أما كان يجد هذا ما يسكن به شعره"، ورأى رجلا آخر وعليه ثياب وسخة، فقال: "أما كان هذا يجد ماء يغسل به ثوبه".[7]
- وعن أنس رضي الله عنه أنه كان صلى الله عليه وسلم لا يرد الطيب.[8]
- وأختم بقول عبدالله بن عباس رضي الله عنه: "إني لأحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تزين لي؛ لأن الله عز وجل يقول(وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [البقرة: 228]".[9]

---

(1) أخرجه الطبراني في الأوسط، في باب الميم: من اسمه محمد، (259/7)، برقم 7442، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن الحسن بن صالح إلا إسماعيل بن عمرو، ولا يروى عن سليمان بن صرد إلا بهذا الإسناد".
(2) أخرجه مسلم في **صحيحه**، باب تحريم الكبر وبيانه، (93/1)، برقم (91/147).
(3) أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، (303/1)، برقم 847.
(4) أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب الجمعة، باب: هل على من لم يشهد الجمعة غسل، (305/1)، برقم 856.
(5) أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب اللباس، باب الثوب الأحمر، (2198/5)، برقم 5510.
(6) أخرجه أبو داود في **سننه**، كتاب الترجل، باب ما جاء في إصلاح الشعر، (240/6)، برقم 4163.
(7) أخرجه أبو داود في **سننه**، كتاب اللباس، باب في غسل الثوب وفي الخلقان، (168/6)، برقم 4062.
(8) أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب اللباس، باب من لم يرد الطيب، (2216/5)، برقم 5585.
(9) أخرجه البيهقي في **سننه**، كتاب القسم والنشوز، باب حق المرأة على الرجل، (482/7)، برقم 14728.

المطلب الثالث: حديث: "أفِّ للحمَّام! حجاب لا يستر، وماءٌ لا يُطَهِّرُ؛ لا يَحِلُّ لرجلٍ أن يَدخلَهُ إلا بمنديلٍ، مُر المسلمين لا يفتنون نساءهم، الرجالُ قوَّامونَ على النساءِ، علِّموهنَّ ومُرُوهنَّ بالتسبيحِ" هب[1] عن عائشة (ضعيف). [2]

أولا- تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان من طريق أبي زكريا بن أبي إسحاق، عن أبي العباس الأصم، عن بحر بن نصر، وابن وهب، عن ابن لهيعة، عن عبيدالله بن أبي جعفر، بلاغا عن عائشة رضي الله عنه، وقال البيهقي: هذا منقطع .[3]

التعريف بأهم رجال الإسناد:

أبو زكريا بن أبي إسحاق: هو يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى، أبو زكريا ابن المزكي أبو إسحاق، قال الذهبي: " كان ثقة نبيلا زاهدا صالحا، ورعِا متقنا، وما كان يحدث إلا وأصله بيده يُقابل به... روى عن أبي العباس الأصم."[4]

أبو العباس الأصم: محمد بن يعقوب الأصم، ونقل الذهبي في سير أعلام النبلاء: "وكان محدث عصره، ولم يختلف أحد في صدقه وصحة سماعاته، وضبط أبيه يعقوب الوراق لها".[5]

بحر بن نصر بن سابق الخولاني أبو عبدالله المصري: روى عن أبي العباس الأصم وروى عن عبد الله بن وهب، صدوق ثقة .[6]

عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، الفهري: صحيح الحديث، ثقة، ثبت، أخذ عنه بحر وأخذ عن ابن لهيعة.[7]

عبدالله بن لهيعة: اختُلِف في عبدالله بن لهيعة وكثر الكلام فيه، فمن أهل العلم من وثقه ومنهم من ضعفه، وأذكر شيئا مختصرا من أقوالهم فيما يلي:

أقوال من وثقوه:

ذكر ابن عساكر في تاريخه عن سفيان الثوري أنه قال: "عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع"[8] وأورد عنه أيضا أنه قال: "حججت حججا لألقى ابن لهيعة".[9]

---

(1) لم برد رمز (هب) في (المكية) واقتصر على قوله: "عن عائشة" فقط، خلافا لجميع النسخ الأخرى.

(2) لم يرمز في (المكية) (م) (ز) (ب)، وفي (ج) (أ) والمطبوعتين ضعيف، وقال في (ف): "اقتصار المصنف على الرمز لضعفه غير كاف..."، المناوي، **فيض** القدير، (70/2)، وقال الصنعاني: "رمز المصنف لحسنه"، الصنعاني، **التنوير**، (592/2)، ولم يورد الحديث في (ع)، والحديث من الأحاديث التي في الصغير وليست في الكبير، ولكن السيوطي قال "وأخرج البيهقي بسند منقطع..." السيوطي، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، (519/2)، فقد أشار إلى ضعفه في هذا الموضع بذكر انقطاع سنده، والراجح أنه رمز لضعفه لأن معظم النسخ التي رمزت رمزت بالضعف بالأخص (ج) وقد أشار السيوطي نفسه إلى ضعفه في موضع آخر.

(3) ينظر: البيهقي، **شعب الإيمان**، (206/10)، برقم 7383.

(4) الذهبي، **تاريخ الإسلام** .(9/245) ،

(5) والذهبي، **سير أعلام النبلاء** .(15/455) ،

(6) ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**.(18-4/16) ،

(7) ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**.(285-16/277) ،

(8) ابن عساكر، **تاريخ دمشق** .(32/143) ،

(9) ابن عساكر، **تاريخ دمشق** .(32/143) ،

وأورد كذلك قول الإمام أحمد: "من كان بمصر يشبه ابن لهيعة في ضبط الحديث وكثرته وإتقانه؟"[1] وقوله أيضا: "ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة".[2]

وقال عثمان بن صالح، عن أبيه، عن إبراهيم بن إسحاق قاضي مصر؛ قال: "أنا حملت رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن أنس، وأخذت جوابها، فكان مالك يسألني عن ابن لهيعة فأخبره بحاله، فجعل مالك يقول لي: فابن لهيعة ليس يذكر الحج؟ فسبق إلى قلبي انه يريد السماع منه".[3]

أقوال من ضعفوه:

روى العقيلي في الضعفاء عن البخاري: "قال الحميدي، عن يحيى بن سعيد: كان لا يراه شيئا"[4]، وأورد عن نعيم بن حماد قال: "سمعت ابن مهدي يقول: ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك"[5]، وروى أيضا عن عبدالرحمن بن مهدي: "قيل له: تحمل عن عبدالله بن يزيد القصير، عن ابن لهيعة؟ فقال عبدالرحمن: لا أحمل عن ابن لهيعة قليلا أو كثيرا".[6]

وقال ابن ابي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن ابن لهيعة والأفريقي؛ أيهما أحب إليكما؟ فقالا: جميعا ضعيفان... أما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يكتب حديثه على اعتبار"[7]، وقال أبو زرعة أيضا: "وكان ابن لهيعة لا يضبط وليس ممن يحتج بحديثه"[8]، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين أنه قال: "عبدالله بن لهيعة ليس حديثه بذلك القوي" .[9]

احتراق كتبه:

واختلفوا في احتراق كتبه، فمنهم من قال احترقت ومنهم من قال لم تحترق، وذهب بعضهم إلى أن الأصول بقيت سليمة وإن احترقت باقي الكتب.

قال البخاري: "قال يحيى بن بُكيرٍ: احترق منزل ابن لهيعة وكتبه في سنة سبعين ومائة"[10]، وذكره العقيلي في الضعفاء الكبير فقال: حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: قال ابن بكير: احترق منزل ابن لهيعة..."[11] إلى آخر الكلام. وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل .[12]

إلا أن ابن أبي حاتم روى أيضا عن يحيى بن حسان: "سمعت أبي يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم. قلت له: إن الناس يقولون احترقت كتب ابن لهيعة، فقال: ما غاب له كتاب".[13]

---

(1) ابن عساكر، **تاريخ دمشق** .(32/145) ،
(2) ابن عساكر، **تاريخ دمشق** .(32/145) ،
(3) ابن عساكر، **تاريخ دمشق** .(32/142) ،
(4) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، (293/2)، برقم 876.
(5) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، (293/2)، برقم 876.
(6) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، (293/2)، برقم 876.
(7) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (147/5) برقم 682.
(8) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (147/5) برقم 682.
(9) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (147/5) برقم 682.
(10) البخاري، **التاريخ الكبير**، باب اللام، (230/6)، برقم 7585.
(11) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، (293/2)، برقم 876.
(12) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (146/5) برقم 682.
(13) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (148/5) برقم 682.

وروى العقيلي عن يحيى بن عثمان بن صالح قال: "سألت أبي: متى احترقت دار ابن لهيعة؟ فقال: في سنة سبعين ومائة، قلت: واحترقت كتبه كما تزعم العامة؟ قال: فقال: معاذ الله، ما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلا من أصل كتاب ابن لهيعة بعد احتراق داره، غير أن بعض ما كان يقرأ منه احترق وبقيت أصول كتبه بحالها".[1]

السماع القديم والسماع المتأخر:

فرق بعضهم بين من سمع منه قديما وسمع منه متأخرا، فصحح السماع القديم، وضعف المتأخر، وبعضهم من قال هو ضعيف في كليهما، وغيرهم من أنكر اختلاطه بآخرة.

يقول ابن سعد: " وكان ضعيفا وعنده حديث كثير، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالا في روايته ممن سمع منه بآخره، وأما أهل مصر فيذكرون أنه لم يختلط ولم يزل أول أمره وآخره واحدا ولكن كان يقرأ عليه ما ليس من حديثه فيسكت عليه، فقيل له في ذلك فقال: وما ذنبي؟ إنما يجيئون بكتاب يقرؤونه ويقومون ولو سألوني لأخبرتهم أنه ليس من حديثي".[2]

وقال العقيلي: "حدثنا حجاج بن عمران قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن الوزير قال: حدثنا بشر بن بكر قال: لم أسمع من ابن لهيعة بعد سنة ثلاث وخمسين شيئا".[3]

وقال ابن عساكر: "حدثني الفضل بن زياد، قال سمعت أبا عبدالله –أي الإمام أحمد– وسئل عن ابن لهيعة فقال: "من كتب عنه قديما فسماعه صحيح".[4]

ونقل ابن الجوزي في الضعفاء: "قال يحيى بن معين: أنكر أهل مصر احتراق كتب ابن لهيعة والسماع منه، وأخذ القديم والحديث، هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها".[5]

وقال ابن حجر: "صدوق خلط بعد احتراق كتبه".[6]

وأخيرا قال ابن حبان: "قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودًا وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرًا، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى على أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فألزق تلك الموضوعات به".[7]

رواية العبادلة عنه:

فرق بعض المحدثين بين رواية العبادلة عنه ورواية غيرهم، وقيل أن روايتهم عنه أجود من رواية غيرهم.

---

(1) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، (293/2)، برقم 867.
(2) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، (524/9)، برقم 4900.
(3) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، (293/2)، برقم 867.
(4) ابن عساكر، **تاريخ دمشق** .(32/153) ،
(5) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين** .2096 ،
(6) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص319، برقم 3563، بتصرف.
(7) ابن حبان، **المجروحين**، (505/1)، برقم 532.

يقول ابن أبي حاتم: " سئل أبو زرعة عن ابن لهيعة سماع القدماء منه؟ فقال: آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه".[1]

ونقل المزي في تهذيب الكمال عن أبي داود: "سمعت قتيبة يقول: كنا لا نكتب حديث ابن لهيعة إلا من كتب ابن أخيه أو كتب ابن وهب إلا ما كان من حديث الأعرج".[2]

خلاصة القول:

يقول الذهبي في آخر ترجمته لابن لهيعة: "لا ريب أن ابن لهيعة كان عالم الديار المصرية، هو والليث معا... ولكن ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير، فانحط عن رتبة الاحتجاج به عندهم. وبعض الحفاظ يروي حديثه، ويذكره في الشواهد والاعتبارات، والزهد، والملاحم، لا في الأصول. وبعضهم يبالغ في وهنه، ولا ينبغي إهداره، وتتجنب تلك المناكير، فإنه عدل في نفسه".[3]

فهو رجل صدوق، ليس متهما في عدالته، كثير الاجتهاد في طلب العلم والحديث، إلا أنه تساهل في الرواية والضبط، ويُروى حديثه اعتبارا إذا لم ينفرد به، بالأخص إذا كان الراوي عنه أحد العبادلة وكان الحديث في الرقائق والزهد لا في الأصول، وهذا حديث في الفضائل يرويه عنه عبدالله بن وهب.

عبيد الله بن أبي جعفر المصري أبو بكر الفقيه، واسمه يسار، مولى بني كنانة، وثقه أبو حاتم والنسائي، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كان يتفقه، ليس به بأس، أخذ عن عبدالله بن لهيعة[4]. وقد روى الحديث بلاغا عن عائشة وهذا انقطاع.

ثانيا – الحكم عليه:

وجدت قولين هما:

ضعيف: ضعفه البيهقي[5]، والسيوطي[6]، والمناوي[7] ومن المعاصرين: الألباني[8]، وذلك لعلتين: أولها الانقطاع بين عبيد الله بن أبي جعفر وعائشة، ويدل عليه قوله "بلغه"، ولذا قال البيهقي: هذا منقطع. وثانيها: ضعف ابن لهيعة. ومع ذلك – على حكمه بضعف الحديث– فقد قال الألباني: "ورجال إسناده ثقات"[9]، مشيرا إلى أن علة الحديث ليست في عدالة رواته.

---

(1) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (5/147-148) برقم 682.
(2) المزي، **تهذيب الكمال** .(15/494) ،
(3) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (14/8)، بتصرف.
(4) ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**، .(19 – 19/18)
(5) ينظر: البيهقي، **شعب الإيمان**، (206/10)، برقم 7383.
(6) ينظر: السيوطي، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**.(2/519) ،
(7) قال في الفيض: "فاقتصار المصنف على الرمز لضعفه غير كاف، ووجه الانقطاع أن عبيدالله بن جعفر رواه عن عائشة بلاغا، ثم إن فيه مع الانقطاع ابن لهيعة وغيره"، المناوي، **فيض القدير**، (70/2). وقال أيضا: "فيه انقطاع وضعف"، المناوي، **التيسير بشرح الجامع الصغير**.(1/190) ،
(8) ينظر: الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، (1142/14)، وأورده في ضعيف الجامع: الألباني، **ضعيف الجامع**، ص 149، حديث 1053.
(9) ينظر: الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**.(14/1142) ،

موضوع: وهو حكم الغماري حيث قال: "لهذا الخبر بقية أسقطها المؤلف عمدا وهو باطل موضوع بدونها، فإن هذا اللفظ الغث الساقط الذي لا يكاد ينطق به عاقل يكفي للحكم عليه بالوضع، كيف وفي سنده ضعفاء مع انقطاع"[1]، واللفظ بتمامه عند البيهقي هو: "أفٍّ للحَمَّامِ حجابٌ لا يسترُ وماءٌ لا يطَهِّرُ بنيانٌ – أو – سابٌ للمشركينَ ومَرجُ الكفَّارِ ومرجُ الشَّيطانِ لا يحلُّ لرجلٍ أن يدخلَه إلَّا بمنديلٍ مُروا المسلمينَ لا يفتِنونَ نساءَهم الرِّجالُ قوَّامونَ على النِّساءِ علِّموهنَّ القرآنَ ومروهنَّ بالتَّسبيحِ".[2]

ثالثا– بيان الراجح:

الحديث منقطع حيث رُوي بلاغا، وفيه عبدالله بن لهيعة وهو مختلف فيه، فأرجح الأقوال أن الحديث ضعيف، إلا أن رواته عدول ليس فيهم وضاع ولا كذاب، وما ذكره الغماري ليس كافيا للحكم بوضعه، وله شاهد من حديث جابر بن عبدالله أخرجه الترمذي: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير إزار، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يدخل حليلته الحمام، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يدار عليها بالخمر. هذا حديث حسن غريب"[3]، وأخرجه النسائي عن جابر أيضا بلفظ: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فلا يدخل الحمام إلا بمئزر"[4]، وبوجود ها الشاهد يجدر بالذكر مرة أخرى أن عبدالله بن لهيعة يعتبر بحديثه في الشواهد، بالأخص أن الراوي عنه عبدالله بن وهب والحديث في فضائل الأعمال لا في الأصول.

المطلب الرابع: حديث: "أَقْسَمَ الخوفُ والرجاءُ أن لا يجتمعا في أحدٍ في الدنيا، فيَرِيحَ ريحَ النَّارِ، ولا يَفْتَرِقا في أحدٍ في الدنيا فَيَرِيحَ رِيحَ الجنَّةِ" هب عن واثلة (ضعيف).[5]

أولا– تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان من طريق أبي عبد الله الحافظ ومحمد بن موسى الفضل، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن إبراهيم بن منقذ، عن إدريس بن يحيى، عن أبي إسحاق الرباحي، عن ابن أبي مالك، عن واثلة بن الأسقع.[6]

وأورده الديلمي في مسند الفردوس عن واثلة .[7]

التعريف بأهم رجال الإسناد:

فيه أبو إسحاق الرباحي: لم أجد له ترجمة ولم أستطع تعيينه.

---

(1) الغماري، **المغير**، ص 25.

(2) البيهقي، **شعب الإيمان**، (206/10)، برقم 7383.

(3) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في دخول الحمام، (496/4)، حديث رقم 2801.

(4) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الغسل والتيمم، باب الرخصة في دخول الحمام، (271/1)، حديث رقم 401.

(5) لم يرمز في (المكية) (م) (ع) (ز) (ب)، وفي (ج) بياض، وفي (أ) ضعيف، وفي المطبوعتين حسن، وبعد النظر في تخريجه ودراسة رجاله، أرجح الأقوال أن السيوطي رمز لضعفه، ثم إن (أ) وهي -النسخة المخطوطة الوحيدة التي رمزت- رمزت بالضعف.

(6) البيهقي، **شعب الإيمان**، باب الرجاء من الله، (317/2)، حديث رقم 973.

(7) الديلمي، **مسند الفردوس**، (403/1)، حديث رقم 1626.

وفيه ابن ابي مالك: وهو خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك. نُقل عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه: "ليس بشيء"[1]، وقال النسائي: "ليس بثقة"[2]، وأورده الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[3]، ونقل الذهبي في ميزان الاعتدال: "قال ابن أبي الحواري: سمعت ابن معين يقول: بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن: تفسير الكلبي، عن أبي صالح، وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن: كتاب الديات لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة".[4]

إلا أن الذهبي أعقب هذا بنقله عن أبي الحواري ما يُشعر أن الكتاب متداول مأخوذ عنه: "قال أحمد بن أبي الحواري: سمعت هذا الكتاب من خالد، ثم أعطيته للعطار، فأعطى للناس فيه حوائج"[5]، كما أورد الذهبي توثيق أبي زرعة الدمشقي له[6]، ثم جاء ابن حجر فوازن بين منزلته العلمية وحاله من الرواية فقال: "ينسب إلى جد أبيه أبي هاشم الدمشقي، ضعيف مع كونه فقيها" .[7]

فهو مختلف فيه، وأجده ضعيفاً لا وضاعاً، إذ لو كان كذلك لذكره النسائي، والنسائي أقرب منه إلى التشدد في الجرح من التساهل[8]. وقد ذكر ابن حجر فقهه مع ضعفه في الرواية، مشعرا أنه مجروح في ضبطه لا عدالته.

ويضاف إلى ضعفه أن لا رواية له عن الصحابة، إذ ذكر ابن حجر أنه من الثامنة[9]، وهذا انقطاع بينه وبين واثلة بن الأسقع.

ثانيا – الحكم عليه:

فيه قولان:

ضعيف: ضعفه السيوطي في الجامع الصغير، ومن المعاصرين: الألباني، حيث قال في السلسلة "وهذا إسناد ضعيف جداً؛ وفيه علل: الأولى: الانقطاع بين واثلة وابن أبي مالك، الثانية: وهاء ابن أبي مالك هذا، الثالثة: أبو إسحاق الرباحي: لم أعرفه، الرابعة: إبراهيم بن منقذ: لم أجد له ترجمة".[10]

موضوع: أورده الغماري في المغير فقال: "هذا من كلام القصاص والمتصوفة، وليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دخل على رجل في النزع فقال له: كيف تجدك؟ قال: أجدني أخاف ذنوبي وأرجو رحمة ربي. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(1) ينظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال**.(1/645) ،
(2) النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ص36.
(3) نظر: الدارقطني، **الضعفاء والمتروكون**.(2/151) ،
(4) الذهبي، **ميزان الاعتدال**.(1/645) ،
(5) الذهبي، **ميزان الاعتدال**.(1/645) ،
(6) ينظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال**، (645/1)، و**المغني في الضعفاء** .(1/303) ،
(7) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص 191 ترجمة رقم 1688، وينظر أيضا: ص 699، وينظر: المزي، **تهذيب الكمال**.(198-8/196) ،
(8) ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (131/14)، حيث نقل الذهبي: أن للنسائي شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم.
(9) ينظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص 191 ترجمة رقم 1688.
(10) ينظر: الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، (13/344-343)، حديث رقم 6149، بتصرف كبير.

ما اجتمعا في قلب عبد في هذا الموطن إلا أعطاه الله ما رجا وأمنه مما يخاف. رواه الترمذي والنسائي في الكبرى وابن ماجة من حديث أنس بن مالك.".[1]

ثالثا- بيان الراجح:

إسناد الحديث ضعيف جدا، حيث اجتمع فيه عدد من العلل:

1. ضعف ابن أبي مالك
2. الانقطاع بينه وبين واثلة بن الأسقع
3. جهالة أبي إسحاق الرباحي
4. عدم الوقوف على طريقٍ معتبرٍ يصلح لتقويته

أَما أن يكون موضوعا: فإني لم أجد في إسناده كذابا أو وضاعا، وهذا متسق مع شرط السيوطي في الجامع الصغير، ثم إن للحديث شاهدا عن أنس رضي الله عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على شاب وهو في الموت، فقال: كيف تجدك؟ قال: والله يا رسول الله إني أرجو الله، وإني أخاف ذنوبي! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجو وآمنه مما يخاف".[2]

المطلب الخامس: حديث: "أكرموا الشُّهودَ، فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يستخرِجُ بهم الحقوقَ ويدفَع بهم الظلم" (البانياسى في جزئه خط وابن عساكر) عن ابن عباس. (ضعيف).[3]

أولا- تخريج الحديث:

أخرجه القضاعي[4]، وأبو يعلى الفراء[5]، والشجري[6]، والخطيب البغدادي[7]، وابن حجر[8]، وابن الملقن[9]، والسخاوي[10] من طريق إبراهيم بن عبدالصمد، عن أبيه عبدالصمد بن موسى، عن إبراهيم بن محمد، عن عبدالصمد بن علي بن عبدالله بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس.

وأورده كذلك الديلمي في مسند الفردوس[11]، وابن الجوزي في العلل المتناهية .[12]

---

(1) الغماري، **المغير**، ص 25.

(2) أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، (302/3) حديث رقم 983، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب، قد روى بعضهم هذا الحديث عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا"، وأخرجه النسائي في سننه الكبرى، باب عمل اليوم والليلة، ما يقول المريض إذا قيل كيف تجدك، (390/9)، حديث رقم 10834، وأخرجه ابن ماجة في سننه، أبواب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له، (328/5)، حديث رقم 4261.

(3) في (ج) (م) (ز) (أ) ضعيف، ولم يرمز في(المكية) (ب) والمطبوعتين، ولم يورد الحديث في (ع)، والراجح أنه رمز لضعفه حيث إن جميع النسخ التي أثبتت رمزا رمزت بالضعف، وقد قال في الكبير: "وهو غير محفوظ"، السيوطي، **جمع الجوامع**، (17/2)، وقال في الدرر المنتثرة "وهو منكر"، السيوطي، **الدرر المنتثرة**، ص74، برقم 96.

(4) ينظر: القضاعي، **مسند الشهاب**، باب كونوا في الدنيا اضيافا، (426/1)، برقم 731.

(5) ينظر: أبو يعلى الفراء، **ستة مجالس لأبي يعلى الفراء**، المجلس الثاني، ص62، برقم 25.

(6) ينظر: الشجري، **ترتيب الأمالي الخميسية**، باب القضاة وإكرام الشهود وما يتصل بذلك، (328/2)، برقم 2636.

(7) ينظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، (269/6)، برقم 2760، **و**(61/7)، (605/11-606) برقم 5393.

(8) ينظر: ابن حجر، **زهر الفردوس**، (334/1) برقم 101.

(9) ينظر: ابن الملقن، **البدر المنير**، (618/9- 619)، كتاب الشهادات، الحديث الثاني.

(10) ينظر: السخاوي، **البلدانيات**، البلد الثاني والأربعون، ص 208، برقم 34.

(11) ينظر: الديلمي، **مسند الفردوس**، باب الألف (67/1) برقم 195.

(12) ينظر: ابن الجوزي، **العلل المتناهية**، كتاب في الأحكام والقضايا، (274/2-275)، برقم 1267.

وأخرجه العقيلي[1]، وأبو الشيخ الأصبهاني[2]، والشجري[3]، وابن عساكر [4]من طريق ابن أبي مسرة عن عبدالصمد بن موسى به، وهو طريق أشار إليه السخاوي في المقاصد الحسنة ردا على من قال إن إبراهيم بن عبدالصمد تفرد به عن أبيه .[5]

التعريف بأهم رجال الإسناد:

الطريق الأول:

إبراهيم بن عبدالصمد: قال ابن الجوزي: "حدث عن جماعة، روى عنه الدارقطني"[6]، ووصفه الذهبي بأنه: "الأمير، المسند، الصدوق".[7]

عبدالصمد بن موسى أبو إبراهيم الهاشمي: قال ابن حجر: "يروي مناكير عن جده محمد بن إبراهيم".[8]

إبراهيم بن محمد الهاشمي: قال العقيلي: "حديثه غير محفوظ ولا أصل له"[9]، وتابعه الذهبي[10] وابن حجر.[11]

عبدالصمد بن علي الهاشمي: أخذ عن أبيه وعن جده،[12] وقال العقيلي: "حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به"[13]، وقال الذهبي عقب ذكره للحديث: "هذا منكر، وما عبدالصمد بحجة".[14]

علي بن عبدالله بن العباس: أورده العجلي في الثقات[15]، وذكره الدارقطني فيمن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم.[16]

الطريق الثاني:

وفيه ابن أبي مسرة: قال ابن ابي حاتم: "عبدالله بن أحمد بن زكريا بن الحارث المكي، أبو يحيى بن أبي مسرة... كتبت عنه بمكة ومحله الصدق"[17]، وسائر الطريق تم تعريفه فيما سبق.

ثانيا- الحكم عليه:

وجدت فيه حكمين وهما:

---

(1) ينظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، (64/1) برقم 61.
(2) ينظر: أبو الشيخ الأصبهاني، **طبقات المحدثين بأصبهان**.(4/217) ،
(3) ينظر: الشجري، **ترتيب الأمالي الخميسية**، باب القضاة وإكرام الشهود وما يتصل بذلك، (328/2)، برقم 2635.
(4) ينظر: ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، (216/5)، برقم 114.
(5) ينظر: السخاوي، **المقاصد الحسنة**، (470/1-472)، برقم 156.
(6) ينظر: ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ص13 برقم 2372.
(7) ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**.(15/71) ،
(8) ابن حجر، **لسان الميزان**، (189/5)، برقم 4791.
(9) ينظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، .(1/64)
(10) ينظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال**.(1/63) ،
(11) ينظر: ابن حجر، **لسان الميزان**.(1/355) ،
(12) ينظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**.(3/84) ،
(13) العقيلي، **الضعفاء الكبير**.(3/84) ،
(14) الذهبي، **ميزان الاعتدال**.(2/620) ،
(15) العجلي، **الثقات**.(2/156) ،
(16) ينظر: الدارقطني، **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**، .(2/172)
(17) ابن ابي حاتم، **الجرح والتعديل**، (6/5) برقم 28، بتصرف.

1. ضعيف: أورده العقيلي في الضعفاء الكبير وعلته إبراهيم بن محمد العباسي[1]، وكذلك ابن الجوزي في العلل المتناهية لتفرد عبدالصمد بن موسى به[2]، وقال ابن الملقن: "هذا ليس موجودا في الكتب الستة ولا المسانيد فيما أعلم... وهو حديث ضعيف، لأن في إسناده ضعفاء"[3]، وعدّهم كل بعلته، وقال السخاوي: "هذا حديث ضعيف جدا"[4] ونقل أقوال من سبقه بتضعيفه، وقال السيوطي: "وهو منكر"[5]، وتبعه المناوي[6]، والعزيزي[7]، والصنعاني[8]، ومن المعاصرين: حكم الألباني بنكارته.[9]
2. موضوع: أورده الصغاني في كتابه: الدر الملتقط في تبيين الغلط[10] وكذلك الفَتَّني في تذكرة الموضوعات، فقال: "صرح الصغاني بأنه موضوع ولم يستدركه العراقي،"[11]، ونقله القاري كذلك في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ولكنه أعقبه بأن قال: "قلت: وقد قال الحاكم صحيح الإسناد، ذكره عنه العراقي في تخريج أحاديث الأحياء، والسيوطي في الأحاديث التي ردها على ابن الجوزي في الموضوعات،قال: وسكت عنه الذهبي أي لم يتعقبه على الحاكم"[12]، ولم أجد ذكرا للحديث عند الحاكم أو في اللآلئ المصنوعة عند السيوطي، وأورده الشوكاني في الفوائد المجموعة وقال: "صرح الصغاني بأنه موضوع"[13]. أما الغماري فقال: "موضوع ظاهر البطلان، ولم يكن في عصره صلى الله عليه وسلم شهود، بل كان المسلمون كلهم شهودا، وما حدثت وظيفة الشهود الخاصة بهم إلا بعد القرون الفاضلة".[14]

ثالثا- بيان الراجح:

الراجح أن الحديث ضعيف جدا وذلك أن إسناده يدور على رواة كثرت النكارة في حديثهم في كلا الطريقين، أما كونه موضوعا، فلم يظهر في الإسناد متهم بالكذب صراحة، ولم يتبين عندي سبب حكم الصغاني عليه بالوضع. وأما تعليل الغماري فلا يكفي للحكم بالوضع: فقوله أن وظيفة الشهادة لم تكن مستحدثة في العصر النبوي ليس بالقوي، إذ إن الآيات والأحاديث التي أثبتت أصل الشهود والشهادة في بيان الحقوق، وفض الخصومات، وإثبات العقود كثيرة جدا، وأظهرها آية الدين في سورة البقرة، ووجود الشهود زمن النبوة أمر قطعي لغة وشرعا، وإن لم يكن هناك طبقة مهنية إدارية من شهود المحاكم. ثم إنه ليس في معنى الحديث ما يتنافى مع أصول الدين والشريعة، فالشهود من وسائل صيانة حقوق الفرد والمجتمع، ودفع المظالم، وإظهار الحق.

---

(1) ينظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، (1/64-65)، برقم 61.
(2) ينظر: ابن الجوزي، **العلل المتناهية**، (2/274-275)، برقم 1267.
(3) ابن الملقن، **البدر المنير**.(9/618-619) ،
(4) السخاوي، **البلدانيات**، ص 208 برقم 34.
(5) السيوطي، **الدرر المنتثرة**، ص 74، برقم 93.
(6) ينظر: المناوي، **فيض القدير**، .(2/120)
(7) ينظر: العزيزي، **السراج المنير**.(2/474) ،
(8) ينظر: الصنعاني، **التنوير**، .(3/74)
(9) ينظر: الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، (438/6) برقم 2898.
(10) ينظر: الصغاني، **الدر الملتقط**، ص31 حديث رقم 36.
(11) الفتني، **تذكرة الموضوعات**، ص 186.
(12) القاري، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، ص 108.
(13) الشوكاني، **الفوائد المجموعة**، كتاب القضاء، ص 200، برقم 4.
(14) الغماري، **المغير**، ص25.

الخاتمة:

أولا- نتائج البحث:

توصل البحث، بعد تخريج الأحاديث الخمسة والنظر في الطرق والشواهد حسب الحاجة، ودراسة الأسانيد، والبحث في أحكام المحدثين، إلى ما يلي:

1. لم يثبت من خلال الأحاديث الخمسة أن السيوطي خالف شرطه المنصوص عليه في مقدمة الجامع الصغير من حيث صيانة كتابه عما تفرد به كذاب أو وضاع؛ إذ لم يتبين عقب تحليل طرق الأحاديث تفرد راو موصوف بالكذب أو الوضع بشيء منها، والله تعالى أعلم وأجل.
2. تبين أن الحكم بالوضع في بعض أحاديث الدراسة يعود إلى الطعن الشديد في بعض رواتها أو استنكار متونها. غير أن الدراسة التفصيلية لأحوال هؤلاء الرواة أثبتت أن ما ورد في حقهم لا يبلغ، في بعض المواضع، حد الاتهام الصريح بالكذب، وإنما هو دائر بين الضعف الشديد، والنكارة، والترك، وما يشبهها من مراتب الجرح. أما المتون، فيظهر بعد النظر في الشواهد والشروح: إما وجود أحاديث تشفع لمعناها، أو لها معنى غير المعنى الذي استنكره من حكم عليها بالوضع.
3. أظهرت الدراسة أهمية جمع طرق الحديث ودراسة شواهده عند البحث في أحكام السيوطي على أحاديث الجامع الصغير ومدى التزامه بشرطه؛ إذ أن الاقتصار على طريق واحد أو إسناد بعينه قد لا يكشف الصورة الحديثية الكاملة للخبر، بالأخص مع ما يورده السيوطي في مصنفاته الأخرى من طرق وشواهد ترتبط به.
4. نتائج الدراسة التفصيلية للأحاديث الخمسة كالآتي:
1. **حديث: (اغزوا قزوين... الحديث):**
2. الحديث ضعيف جدا، فأحد طرقه مرسل، والتابعي مجهول. أما الطريق الآخر ففيه ثلاثة مجاهيل، وجميع أحاديث فضل قزوين موضوعة، إلا أني لم أقف على هذا الحديث في أي من كتب الموضوعات ولم أجد في سنده كذابا أو وضاعا. ويحتمل أن ذكر "قزوين" مدرج من أحد الرواة وأن القصد الحث على الغزو، إذ أن هناك أحاديث صحيحة تشهد لكون الرباط سبب في دخول الجنة عامة، فلا يكون القصد أن بلدة قزوين لذاتها قطعة من الجنة، حيث يبدو أن من حكم بوضع الحديث استنكر هذا المعنى.
3. **حديث: (اغسلوا ثيابكم وخذوا من شعوركم واستاكوا وتزينوا...الحديث):**

الحديث ضعيف جدا، وذلك أن مداره على عبدالله بن ميمون القداح وهو شديد الضعف، ذاهب الحديث يروي المناكير، فضلا عن الانقطاع بين محمد بن علي الباقر وجده. إلا أن الإمام أحمد والترمذي أخرجوا لعبدالله بن ميمون أحاديث لها طرق أخرى من غيره وشواهد، كما أن لجملة من المعاني الواردة في متنه شواهد صحيحة أو مقبولة، ومنها: ما أخرجه الطبراني: "استاكوا، وتنظفوا، وأوتروا، فإن الله وتر يحب الوتر".

4. **حديث :(أف للحمام حجاب لا يستر وماء لا يطهر... الحديث):**

إسناد الحديث ضعيف، لما فيه من انقطاع، ومداره على عبدالله بن لهيعة وهو مختلف فيه، والراجح أن في ضبطه شيء، مع عدم اتهامه في عدالته، ورواية العبادلة عنه أوثق من غيرها، بالأخص في باب الفضائل، وهذا حديث يرويه عنه عبدالله بن وهب في فضائل الأعمال، كما يضاف إلى ذلك ورود شاهد من حديث جابر، أخرجه الترمذي والنسائي. ولهذا لا يظهر من مجموع ما تقدم ما يقتضي الحكم بوضع الحديث، وإن كان إسناده ضعيفا.

5. **حديث :(أقسم الخوف والرجاء لا يجتمعان... الحديث):**

إسناد الحديث ضعيف جدا لضعف ابن أبي مالك، ولما فيه من انقطاع بينه وبين واثلة بن الأسقع، وجهالة أبي إسحاق الرباحي، وعد وجود طرق تصلح لتقويته، إلا أني لم أقف في إسناده على كذاب أو وضاع، وله شاهد من حديث أنس، أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن غريب.

6. **حديث :(أكرموا الشهود... الحديث):**

الحديث ضعيف، وذلك أن إسناده يدور على رواة كثرت النكارة في حديثهم. أما الحكم بوضعه، فلم يظهر في الإسناد متهم بالكذب، وأما قول الغماري بالوضع استنادا إلى أن وظيفة الشهادة لم تكن مستحدثة زمن الرسول صلى الله عليه وسلم فليس بالقوي، إذ أن أصل الشهادة ووجود الشهود زمن النبوة أمران ثابتان نصا ولغة.

ثانيا– التوصيات:

في ضوء ما نتج عن الدراسة، يوصي البحث بما يلي:

1. إعادة دراسة الأحاديث المحكوم عليها بالوضع في الجامع الصغير دراسة تستوعب طرقها وشواهدها، مع العناية بالمتابعات والشواهد التي أشار إليها السيوطي في كتبه الأخرى، ولا سيما الجامع الكبير.
2. دراسة العلاقة بين الجامع الصغير وجمع الجوامع؛ دراسة تطبيقية تحليلية تكشف عن أثر الطرق والشواهد الواردة في جمع الجوامع على أحكام السيوطي في الجامع الصغير.
3. عدم الاكتفاء بالأحكام المنقولة في الشروح والكتب المتأخرة، والرجوع إلى مصادر الحديث الأصلية عند دراسة أحاديث الجامع الصغير، مع الإفادة من الشروح وأحكام المتأخرين والمعاصرين.
4. التفريق عند تحليل الأحاديث بين ضعف الإسناد والحكم بوضعه، والتثبت من حال الراوي، مع التمحيص في الفرق بين الراوي شديد الضعف والراوي الوضاع، إضافة إلى الدقة في تعيين الرواة.

فهرس المصادر المخطوطة

1. **الجامع الصغير من حديث البشير النذير**، حيث تم الاعتماد على المخطوطات التالية:
1. النسخة (ج): ومصدرها مكتبة تشستربيتي بإيرلندا رقم المخطوط: 5480.
2. نسخة (المكية): مكتبة يني جامع بمكتبة السليمانية بإسطنبول، برقم: 196YENICAMI.
3. النسخة (ب): مصدرها المكتبة الوطنية في أنقرة، برقم: 06 (FB Yz 9)
4. النسخة (ز): مصدرها الأزهر الشريف برقم: 129096.
5. النسخة (م): مصدرها مكتبة المغاربة بالأزهر الشريف، برقم: 93291.
6. النسخة (أ): مصدرها المكتبة السليمانية بإسطنبول، برقم: 756NURUOSMANIYE.

العلقمي، محمد بن عبدالرحمن، **الكوكب المنير شرح الجامع الصغير**، مكتبة راغب باشا برقم: 262-263، ورمز لها ب (ع).

فهرس المصادر المطبوعة

1. أبو أحمد الحاكم، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري، **الأسامي والكنى**. تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، ط1، القاهرة: دار الفاروق للطباعة والنشر، 1436هـ.
2. الإمام أحمد بن حنبل. **المسند**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط.1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421هـ.
3. الأصفهاني، أبو القاسم محمد بن الفضل، **الترغيب والترهيب**. ط.1، القاهرة، دار الحديث، 1414هـ.
4. الألباني، محمد ناصر الدين:

1. **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**. ط.1، الرياض، مكتبة المعارف، 1412 – 1425هـ.
2. **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**. طبعة مجددة، بيروت، المكتب الإسلامي.

5. الأيوبي، عيسى بن محمد، **السهم المصيب في الرد على الخطيب**. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، ط1 – 1417هـ، ط2 – 1425هـ، بيروت: دار الكتب العلمية.
6. البخاري، محمد بن إسماعيل:

1. **التاريخ الكبير**. تحقيق: محمد بن صالح الدباسي بإشراف محمود النحال، ط. 1، الرياض، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، 1440هـ.
2. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور الرسول صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، تحقيق: مصطفى ديب البغا وآخرون، ط. 5، دمشق، دار ابن كثير – دار اليمامة، 1414هـ.

7. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، **البحر الزخار**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط.1، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1998 – 2009م.
8. البيهقي، أحمد بن الحسين:

1. **السنن الكبرى**. ط3، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ.
2. **شعب الإيمان**. تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد، ط1، الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 1423 هـ.

9. الترمذي، محمد بن عيسى:

1. **الجامع الكبير (سنن الترمذي)**. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط2، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1395هـ.
2. **علل الترمذي الكبير**، تحقيق: صبحي السامرائي وجماعة، ط1، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، 1409هـ.

10. التليدي، عبدالله، **حياة الشيخ أحمد بن الصديق** ،تطوان، المطبعة المهدية.

11. ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، أبو الفرج:
1. **العلل المتناهية**. تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط2، باكستان: إدارة العلوم الأثرية، 1401هـ.
2. **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ.
3. **الموضوعات**. تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، ط1، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، 1386-1388هـ.
12. ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد الرازي:
1. **الجرح والتعديل**. ط1، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1371هـ.
13. ابن حبان، محمد بن حبان البستي، أبو حاتم:
1. **الثقات**. ط1، حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ.
2. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط1، الرياض: دار الصميعي، 1420هـ.
14. ابن حبيب، محمد بن حبيب البغدادي، أبو جعفر، **المحبر**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 2009م.
15. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، أبو الفضل:
1. **تقريب التهذيب**. تحقيق: محمد عوامة، ط1، حلب: دار الرشيد، 1406هـ.
2. **تهذيب التهذيب** ،باعتناء: إبراهيم الزيبق – عادل مرشد، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1435هـ.
3. **زهر الفردوس**. تحقيق: مجموعة من المحققين بتنسيق أبو بكر أحمد جالو، ط1، دبي: دار البر، 1438هـ.
16. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت:
1. **تاريخ بغداد**. تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ.
17. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، ط1، دمشق: دار الرسالة العالمية، 1430هـ.
18. الدارقطني، علي بن عمر، أبو الحسن:
1. **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**. تحقيق: بوران الضناوي- كمال يوسف الحوت، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1406هـ.
2. **الضعفاء والمتروكون**. تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط1، المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية، 1403هـ.
3. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط1، الرياض: دار طيبة، 1405هـ.
19. الدولابي، محمد بن أحمد بن حماد، أبو بشر، **الكنى والأسماء**. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1421هـ.

20. الديلمي، عبدالملك بن محمد، أبو منصور، **مسند الفردوس بمأثور الخطاب**. تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ.

21. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين:

1. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1424هـ.
2. **تذكرة الحفاظ**. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ.
3. **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ.
4. **المغني في الضعفاء**. تحقيق: نور الدين عتر، قطر: إدارة إحياء التراث.
5. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1382هـ.
6. **المقتنى في سرد الكنى**. تحقيق: محمد صالح عبدالعزيز، ط1، المدينة المنورة: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، 1408هـ.

22. الرافعي، عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم، أبو القاسم، **التدوين في أخبار قزوين**. تحقيق: عزيز الله العطاردي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408هـ.

23. السخاوي، محمد بن عبدالرحمن بن محمد، شمس الدين:

1. **البلدانيات**. تحقيق: حسام بن محمد القطان، ط1، الرياض: دار العطاء، 1422هـ.
2. **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**. أصل التحقيق: رسائل ماجستير، كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، ط1، المدينة المنورة – دمشق: مكتبة الميمنة – دار الميمنة، 1439هـ.

24. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، أبو عبدالله، **الطبقات الكبرى**. تحقيق: علي محمد عمر، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ.

25. السمعاني، عبدالكريم بن محمد، أبو سعد، **الأنساب**. تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرين، ط1، بيروت: محمد أمين دمج، 1405هـ.

26. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين:

1. **الجامع الصغير من حديث البشير النذير**. تحقيق: إبراهيم عبدالغفار الدسوقي، القاهرة: دار الطباعة العامرة، 1285هـ.
2. **الجامع الصغير من حديث البشير النذير**. تحقيق: أحمد سعد، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1373هـ.
3. **جمع الجوامع (الجامع الكبير)**. الأزهر الشريف: دار السعادة للطباعة، 1426هـ.
4. **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**. بيروت: دار الفكر.

5. **الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**. تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، ط1، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1403هـ.
6. **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**. تحقيق: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.
27. الشوكاني، محمد بن علي، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**. تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، بيروت: دار الكتب العلمية.
28. الشجري، يحيى بن الحسين الحسني الجرجاني، **ترتيب الأمالي الخميسية** .رتبها: محيي الدين محمد بن أحمد القرشي، تحقيق محمد حسن محمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ.
29. أبو الشيخ الأصبهاني، عبدالله بن محمد، **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**. تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412هـ.
30. الصغاني، الحسن بن محمد، أبو الفضائل، **الدر الملتقط في تبيين الغلط**. تحقيق: أبو الفدا عبدالله القاضي، ط1، بيروت: لبنان، 1405هـ.
31. الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، **التنوير شرح الجامع الصغير**. تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط1، الرياض: مكتبة دار السلام، 1432هـ.
32. الطبراني، سليمان بن أحمد، أبو القاسم، **المعجم الأوسط**. تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله – أبو الفضل عبدالمحسن بن إبراهيم، القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ.
33. الطيالسي، سليمان بن داود، أبو داود، **مسند أبي داود الطيالسي**. تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، ط1، مصر: دار هجر، 1419هـ.
34. الطوسي، الحسن بن علي، **مختصر الأحكام**. تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1415هـ.
35. أبو عبدالله الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري. **المدخل إلى الصحيح**. دراسة وتحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ.
36. ابن عدي، عبدالله بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ.
37. العزيزي، علي بن أحمد بن محمد، **السراج المنير شرح الجامع الصغير**. ط1، جدة: دار المنهاج الجديدة، 1447هـ.
38. ابن عساكر، علي بن الحسن، أبو القاسم، **تاريخ دمشق**. تحقيق: محب الدسن أبو سعيد عمر بن غرامة، ط1، بيروت: دار الفكر، 1415هـ.

39. العقيلي، محمد بن عمرو، أبو جعفر، **الضعفاء الكبير**. تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، ط1، بيروت: دار المكتبة العلمية، 1404هـ.
40. العلائي، خليل بن كيكلدي، أبو سعيد صلاح الدين، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط2، بيروت: عالم الكتب، 1407هـ.
41. الغماري، أحمد بن محمد بن الصديق:
1. **البحر العميق في مرويات ابن الصديق** ،القاهرة: دار الكتبي.
2. **المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي**. ط1، القاهرة: دار الكتبي.
3. **المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**. ط1، القاهرة: مكتبة القاهرة، 1418هـ.
42. الفتني، محمد طاهر بن علي الصديقي، **تذكرة الموضوعات**. ط1، بيروت: إدارة الطباعة المنيرية، 1343هـ.
43. القاري، علي بن سلطان، نور الدين، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**. تحقيق: محمد الصباغ، بيروت: دار الأمانة – مؤسسة الرسالة.
44. القضاعي، محمد بن سلامة، أبو عبدالله، **مسند الشهاب**. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407هـ.
45. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، تحقيق: يحيى بن عبدالله الثمالي، ط4، الرياض: دار عطاءات العلم – بيروت: دار ابن حزم، 1440 هـ.
46. ابن ماجة، محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، أبو عبدالله، **سنن ابن ماجة**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، بيروت: دار الرسالة العالمية، 1430هـ.
47. المزي، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ.
48. ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، سراج الدين، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**. تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، ط1، الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، 1425هـ.
49. المناوي، محمد عبدالرؤوف:
1. **التيسير بشرح الجامع الصغير**. ط3، الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، 1408هـ.
2. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**. ضبطه وصححه: أحمد عبدالسلام، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.
50. مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسين:

1. **الكنى والأسماء**. تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، ط1، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ.
2. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي ثم صورته دار إحياء التراث العربي، 1374هـ.

51. النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، أبو عبدالرحمن:

1. **سنن النسائي** ،تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، ط1، بيروت: دار الرسالة، 1439هـ.
2. **السنن الكبرى**، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1438هـ.
3. **الضعفاء والمتروكون**. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، حلب: دار الوعي، 1396هـ.

52. أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين، **جزء فيه ستة مجالس من أمالي القاضي أبي يعلى الفراء**. تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، ط1، دار البشائر – دار الصديق.